نواة
المعهد العربي
للبحوث والسياسات

الدولة المدنية.. مصير الهوية بعد الانتفاضات العربية

تونس و مصر أنموذجا

د. هادية يحياوي

2015

الدولة المدنية، مصير الهوية بعد
الانتفاضات العربية
-تونس و مصر أنموذجا-

الدكتورة هادية يحياوي
باحثة في العلوم السياسية و العلاقات الدولية
البريد الالكتروني :yahiaouiassoul@gmail.com

جميع الحقوق محفوظة © 2015
المعهد العربي للدراسات والبحوث (نواة)

تم دعم هذه الورقة من قبل
الصندوق الوطني للديمقراطية

ملاحظة: الآراء الواردة في هذه الورقة تعرب عن آراء الباحثين فقط
ولا تعكس آراء أي من المؤسسات أو الجهات أعلاه.

المقدمة

في سياق بناء مجتمعات ما بعد الربيع العربي، حازت قضية الهوية و أطروحة الدولة المدنية بطبيعتها الحيادية اهتماما بالغا كمرتكز أساسي و مسوغ سلس لتجاوز الأزمات الناجمة عن التحولات العميقة التي طالت دول الثورات والتي تطلعت لتحصين مجتمعاتها المحلية ضد عودة الأنظمة البائدة من خلال إرساء دعائم هوياتية جديدة أهمها الدولة المدنية كمؤسسة شاملة محايدة تستوعب جميع الأطياف و المكونات الطافية إلى العلن بفعل الحراك .

سعيا منها لاجتثاث جذور المفاهيم البالية المعاكسة للقواعد المنطقية لانتقال السلطة، وجدت النخب السياسية في دول الربيع العربي نفسها أما تحد عسير مفاده التوصل إلى صيغة تنزيلية شاملة و سليمة للانتقال بمفهوم الدولة المدنية التوافقية من مستوى الخطاب النظري إلى مستوى التجسيد و الآليات الممارسيتة، و يبدو رفع التحدي من القضايا السهلة الممتنعة إذ تبين التجارب المفعمة للانتقال الديمقراطي بريادة تونس ومصر التخبط الذي عانته نخب هذه الدول بخصوص تحديد هوية الدولة الواجب إحلالها وفق تطلعات شعوبهم و كمخرج جيد للارتدادات الفكرية التي بعثها الحراك المعاش.

ستشتغل ورقتي البحثية هذه على معالجة الإشكال التالي: في مسار انتقالها الديمقراطي كيف الإشكاليةطوعت كل من تونس و مصر مفهوم الدولة المدنية وسخرته لصياغة هوية دولاتية جديدة ديمقراطية و عصرية تستجيب لمطالب الفواعل و الميتا فواعل فيها ؟

تتفرع عن الإشكالية الرئيسية جملة من التساؤلات الفرعية أهمها:

- كيف تدخلت طبيعة الدولة في إحداث الثورات العربية؟
- ما هي طبيعة الأطروحات المفاهيمية المقترحة لاستعاضة مفهوم الدولة غير المدنية؟

القسم الأول
تحرير مفاهيمي لمتغيرات الدراسة

على الرغم من تداوله الرائج في الأدبيات السياسية عبر مختلف الأزمنة، إلا أن الاتفاق حول مدلول موحد للمتغيرين الأساسيين لهذا البحث وهما الهوية الدولة المدنية لم يحدث بشكل مطلق، انطلاقا من تعيير المصطلحين من خلال العلاقة المتأتية من ارتباطهما بمفردة مكملة كالمدنية والتي تتصل بعديد المعاني والمجالات، وعليه سنخصص هذا القسم لتحديد ماهية الدولة المدنية والهوية وأهم المصطلحات المتصلة بهما.

1- مفهوم الهوية

تجد هذه المفردة أصلها في اللغة العربية في ضمير الغائب المذكر المفرد "هو"[1] في إشارة إلى ما يحمله هذا "الهو" من سمات خاصة به دون غيره، وهي مستمدة من إطار بيئي يتأرجح بين الضيق والاتساع حسب المحيط المرافق، أما من حيث الحقل المعرفي فمردها إلى علم الاجتماع الفلسفي الذي يصف الهوية ككل معقد ومركب ذي طبيعة أيديولوجية وأنطولوجية أكثر منها علمية أكاديمية فتحدث عنها جوتلوب فريج قائلا أن "الهوية مفهوم لا يقبل التعريف وهو يتصف بالتجريد والعمومية"[2] مع الاتفاق على أنه مفهوم يتصل بالصورة الفردية للمجتمعات وفي هذا السياق نجد للهوية عديد التعريفات أهمها:

- **تعريف الفارابي:** "هويه الشيئ و عينيته و تشخصه و خصوصيته و وجوده المنفرد له الذي لا يقع له اشتراك"[3].
- **تعريف قاموس التراث الأمريكي:** "إن الشخصية أو الهوية هي مجموعة من الخصائص التي تعرف الشيئ ذاته و تميزه عن أي شيئ آخر"[4].
- **تعريف محمد عابد الجابري:** "إن مفهوم الهوية يمثل جملة من العناصر المتداخلة والمتشعبة ويكشف عن المغزى الحقيقي للشخصية الإنسانية عبر المسارات التاريخية والتحولات الاجتماعية والتغيرات والتطورات الفكرية والثقافية والاقتصادية.. إلخ"[5].

غير أن تعيير هذا المصطلح و تجسيره نحو علم السياسة بهدف توضيح العلاقة بين الدولة والهوية و تبديدها ينحى بنا منحى آخر يعطف الهوية على الأركان التقليدية لمفهوم الدولة فيفسرها وفق منظور تفكيكي على النحو الآتي:

(1) أحمد إبراهيم عيد، الهوية والقلق والإبداع ، ط1 ، دار القاهرة للنشر: القاهرة – 2002، ص 17.
(2) مشاري عبدالله النعيم، العمارة في منطقة مكة المكرمة، مجلة البناء، مارس، 2003.
(3) نقلا عن محمد عابد الجابري، الموسوعة العربية الفلسفية، مركز الإنماء العربي، بيروت 1986، ص21.
(4) American Heritage® Dictionary of the English Language, Fourth Edition. 2000.
(5) محمد عابد الجابري،مسألة الهوية والعروبة والإسلام.. والغرب.

الهوية و الإقليم

يجعل من الهوية مفهوما ماديا سياسيا[6] و يبتعد به عن الفلسفة السيكولوجية و التجريد فترتهن هوية الدولة بالأرض التي تمارس فوقها سيادتها وسلطتها وتحدد هوية قاطنيها، كما تنتسب إلى رقعتها الجغرافية فيصبح إقليمها مصدر هويتها، - مع الإشارة إلى أن هذا الطرح لا ينطبق على حالة الاستعمار -، و بهذا تكون الهوية مفهوم ترابي تؤطره حدود جغرافية دقيقة بما تفرزه من تأثير في تشكيل ذهنية و فيزيائة الساكنة و المجتمعات.

الهوية والشعب

يتصل المفهوم في هذا المقام بثقافة الشعب المقيم على رقعة الدولة، فمؤدى هوية الشعب "القدر الثابت والجوهري والمشترك من السمات والقسمات العامة التي تميز حضارته عن غيرها من الحضارات"[7]، كما عرفت أيضا بأنها "مجموعة السمات الروحية والفكرية والعاطفية الخاصة التي تميز مجتمعا بعينه وطرائق الحياة فيه ونظم القيم والتقاليد والمعتقدات"[8] بهذا هي مصدر للشعور بالانتماء إلى جماعة أو قومية بعينها ودون غيرها مما يسمح ببروز ثقافة مركبة من عديد القناعات والممارسات المشتركة التي تساهم في نماء الوعي بمفهوم المواطنة وما تفرزه من ارتباطات وثيقة بين الفرد ودولته فيتقاسمان رسم الهوية التي تنسحب عليها في آن واحد.

الهوية والسلطة

ويمكننا في هذا الجزء أن تعبر عنه بمجموعة من الأسئلة وضعها هارولد لاسويل (Harold Laswell) في تعريفه لعلم السياسة "دراسة النفوذ وأصحاب النفوذ، أو دراسة السلطة التي تحدد من يحصل على ماذا (من القيم المختلفة) ومتى وكيف"[9]، فهذا التعريف يلخص مواصفات و عناصر الهوية التي تخص السلطة بالبحث عن مصدرها هل هو زمني أم ديني، عسكري أم مدني وما هي الوسائل المستخدمة في ممارستها شرعية أكانت أم غير ذلك.

من الجلي أن الهوية مفهوم فلسفي ينطلق في فضاء الاستقراء من الفرد ليصل إلى الجماعة فالدولة بمفهومها الحديث، و ينبني على مقومات أهمها:

- المجال الجغرافي والوطن التاريخي المشترك.
- المخزون من الموروث التاريخي المشترك.
- الاشتراك في تنظيم تعاقدي أو طبيعي هو الدولة لحماية مصالح الأفراد و الجماعة وفق منظور توافقي.

(6) محمد بودهان،الدولة و الهوية، جريدة الهاس بريس، عدد 22 جوان 2013.

(7) نقلا عن محمد عمر أحمد أبو عنزه، واقع إشكالية الهوية العربية بين الأطروحة القومية والإسلامية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، السنة الجامعية 2010/2011.

(8) البيجرمي يوسف، المقاطعة ضرورة عملية لمواجهة الهيمنة،صحيفة البيان الإماراتية،المركز الفلسطيني.

(9) Harold D.lasswell. The Future of political Science. The american political science association series. New york. Atherton press. 1963. p. 10.

2- مفهوم الدولة المدنية

انطلاقا من كونها تنظيما سياسيا بامتياز فإن فكرة الدولة فكرة ليست بالحديثة، فوجودها يمتد إلى وجود الإنسان في حد ذاته إلا أن الدولة بمفهومها وشكلها الحديثين وهي الدولة الوطنية القومية مرتبط تاريخيا بمعاهدة "واستفاليا" المنعقدة سنة 1648، يعرفها فقهاء القانون الدستوري بتعريفات عديدة اخترنا منها الآتي:

تعريف الدولة

لم يتفق رجال الفقه حول اعتماد تعريف موحد للدولة، والسبب في ذلك هو الاختلاف حول المعايير الرئيسية في توصيف هذا المفهوم حسب المقاربات المنتهجة (سياسية، اقتصادية أو اجتماعية) وعليه سنكتفي بأهم التعاريف والتي اشتملت على الأركان.

- **تعريف عبد الحميد متولي**: "ذلك الشخص المعنوي الذي يمثل أمة، تقطن أرضا معينة والذي بيده السلطة العامة.."[10]
- **تعريف خضر خضر** "الدولة تنظيم اجتماعي لضمان أمن البلاد والسكان من الأخطار الخارجية والداخلية، ولها قوة مسلحة وأجهزة للإكراه والردع"[11]
- **تعريف محمد كامل ليلة** "الدولة وحدة قانونية دائمة، تتضمن وجود هيئة اجتماعية لها حق ممارسة سلطات قانونية معينة، في مواجهة أمة مستقرة على إقليم محدد، وتباشر الدولة حقوق السيادة بإرادتها المنفردة وعن طريق استخدام القوة المادية التي تحتكرها"
- **تعريف هولاند** "بأنها مجموعة من الأفراد يقطنون إقليما معينا أو يخضعون لسلطان الأغلبية أو سلطان طائفة منهم"[12].

تتفق التعاريف المذكورة آنفا في أن الدولة تجمع بشري استقر على بقعة ما وعمد إلى تنظيم نفسه عبر هيئة سماها بالدولة أمدها بسيادة وسلطة مطلقة ولها أركان هي: الشعب، السلطة والإقليم.

تعريف المدنية

شاع استخدم اللفظ المشتق في أصله من مصطلح المدينة منذ الحضارات اليونانية مع تنوع مدلولاته حسب المنطلقات الفكرية لكل فلسفة فتأرجح بين:

(10) فؤاد العطار، النظم السياسية والقانون الدستوري، دار النهضة العربية، القاهرة، (ب.س.ط)، ص 125.

(11) قحطان أحمد القحطاني، المدخل إلى العلوم السياسية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص137.

* يعتبر صلح وستفاليا أول اتفاق دبلوماسي في العصور الحديثة وقد أرسى نظاما جديدا في أوروبا الوسطى مبنيا على مبدأ سيادة الدول.

(12) محمد كامل ليلة، المبادئ الدستورية العامة والنظم السياسية، دار النهضة للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1969، ص223.

- المدنية بمعنى الحضارة والعمران والعيش في المدن[13] في إشارة إلى مقابل البداوة والتخلف وحالة الاعمران التي كانت تعيشها المجتمعات البدائية.
- المدنية في مقابل العسكرية، حيث تم التمييز بين الخدمة في إطار المؤسسة العسكرية والمؤسسة المدنية بناءا على الاختلاف الجذري في قواعد العمل في كليهما.
- المدنية في مقابل الدينية بغية التفريق بين السلطة الزمنية الوضعية والسلطة الدينية الثيوقراطية[14] ويمكننا إسقاط هدا المعنى على الاصطلاح الحديث بمفهوم العلمانية.

بناءاً على ما أسلفنا ذكره نجد للمدنية عدة تعاريف أكاديمية أهمها:

- "المدنية تدل على مرتبة سامية وطور راقي حيث تتجمع ظواهر وخصائص وكفاءات في المدن قل أن توجد في القرية" [15].
- "المقدرة على التمييز بين قيم الأشياء، والتزام هذه القيم في السلوك اليومي، وتحقيق حياة الفكر وحياة الشعور؛ وبهذا فإن المدنية تعني الأخلاق، والأخلاق لغة من الخُلُق: أي السجية والطبع والمروءة والدين، وهي الصورة الباطنية للإنسان" [16].
- "دولة ديمقراطية تسمو فيها الإرادة الشعبية لتكون المحدد في اختيار من يحكم و من يقرر ومن يشرع، ولذلك فهي تنحني لإرادة الأغلبية وتحترم حقوق الأقلية وتنظم التداول السلمي على السلطة وتقر بمبدأ الفصل بين السلطات وتقيم القطيعة مع كل مفردات التسلط والفكر الإطلاقي"[17]

من هذا التعريف الجامع يمكننا أن نستخلص أهم أركان الدولة المدنية ونجملها في:

1- مفهوم قوامه الديمقراطية والتداول السلمي على السلطة.

2- الإرادة الشعبية مصدر كل السلطات.

3- قاعدتها التعايش السلمي بين الأغلبية والأقلية.

4- المعاداة المطلقة لكل الممارسات التسلطية والكاتمة للحريات.

(13) أبو فهر السلفي، الدولة المدنية مفاهيم وأحكام،دار عالم النوادر والعصرية للنشر والتوزيع،القاهرة، 2011، ص23.

(14) فؤاد العطار، مرجع سابق.

(15) سلامة نعيمات، تاريخ الحضارة الإسلامية، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1،2000، ص79.

(16) ابن المنظور، لسان العرب، ج4، ص194.

(17) أحمد أبو عشرين الأنصاري، مفهوم الدولة المدنية في الفكر الغربي والإسلامي - دراسة مقارنة لبعض النصوص التأسيسية-،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أبريل، 2014، ص20.

القسم الثاني
الهوية و تنبيه الحراك الثوري في كل من تونس و مصر

رغم تضمين دساتير كل من تونس و مصر حدودا واضحة تؤطر هوية الدولة، إلا أن المسألة عرفت لبسا كبيرا من حيث تنزيل النصوص الدستورية إلى مستوى الممارسة فعرفت أغلب الدول العربية فجوة واسعة بين النظرية و التطبيق وكان هذا أحد الأسباب الرئيسة التي أذكت حراك الربيع العربي و نرى أنه من المفيد أن نستعرض أهم أسبابه:

1- الأسباب السياسية وأهمها:

- تسلطية الأنظمة التي كانت قائمة قبل الثورة وتكريسها لاستدامة الحكم القائم خارج الأطر الدستورية المفترضة، ففرض الرئيس المصري ولديه على الساحة السياسية كقواد مستقبليين للحزب الحاكم و منه مرشحين مفترضين لرئاسة الدولة.

-هشاشة حقوق الإنسان و الاختناق الإعلامي بفعل الرقابة البوليسية على مادته بمختلف مواضيعها مع قهر ممارسيها بالسجن الاختفاء القسري والترهيب و النفي لاسيما في المجال السياسي، فالعديد من مترشحي البرلمان و الرئاسة في كل من تونس و مصر كانوا معتقلين أو منفيين (منصف المرزوقي و راشد الغنوشي في تونس و محمد مرسي في مصر).

- دور المؤسسة العسكرية كونها أحد أقطاب الثنائية الحاكمة المدنية /العسكرية كالتي حكمت مصر منذ منتصف القرن الماضي ولازالت قائمة فنجد أن أهم المناصب القيادية في الدولة يشترط في الظفر الرتبة العسكرية كمناصب المحافظين والأمناء العامون للجامعات.

ب- الأسباب السوسيو- اقتصادية

- استشراء الفساد بالتوزيع غير العادل للثروة بين مختلف الطبقات الاجتماعية مع توسع الهوة بينها .

- ظهور لوبيهات موالية للنظام تحتكر الاستثمار و تهيمن على المناصب القيادية في القطاع الاقتصادي.

- البطالة المتفشية وسنركز على بطالة حملة الشهادات الجامعية (التطعيم بالإحصائيات الرسمية).

- تراجع القدرة الشرائية للفرد العربي إلى ما دون المعدل العالمي و استمرار الوضع إلى فترة طويلة.

ج- الأسباب الثقافية

- عـدم وضـوح الهويـة الدولاتيـة بالشـكل الـكافي، إذ عانـت مـن الهلاميـة و عـدم التحديـد مـن حيـث صياغـة حيثياتهـا و أبعادهـا المحليـة القطريـة، فمـن أبـرز الدوافـع التـي شـحنت القاعـدة الشـعبية الثائـرة في مصـر مسـالة التطبيـع المنـافي لهويـة مصـر كدولـة إسـلامية مـع إسـرائيل[18].
- عدم وضوح موقف الأنظمة الحاكمة من الدين و إدماجه كأحد مصادر التشريع.

وهنـاك فكـرة تسـتحق إثارتهـا في هـذا المجـال وهـي أن هـذه الزمـرة مـن العوامـل لـم تكـن من الأسـباب المباشـرة لحـدوث الحـراك العربـي، بـل تأخـر بروزهـا إلـى مراحـل متقدمـة مـن عمـر الثـورات وبالضبـط في المراحـل التأسيسـية للدولـة المدنيـة الحديثـة مـع تصاعـد الخطابـات المناديـة بإطـار هوياتـي مضلـع بالمواطنـة والحقـوق والعدالـة دونمـا الإشـارة إلـى أحـدى المكونـات الأساسـية وهـي العقيـدة، قـد يفسـر هـذا بـأن المقصـود بالهويـة هنـا هـي هويـة الأيديولوجيـة السياسـية للدولـة وليسـت الهويـة التـي تنبنـي علـى المطابقـة بـين الهويـة الدولاتيـة والهويـة المجتمعيـة مثلمـا يفترضـه المنطـق التمثيلـي لمؤسسـة الدولـة.

(18) علي حيدر، الثورات العربية الاسباب والسيناريوهات المحتملة، كتاب دراسات،2011،ص118.

القسم الثالث
الهوية الدولاتية في تونس و مصر بعد الثورة

1- نقاش الهوية الدولاتية في تونس

بعد ما كانت قضية الهوية محسومة في تونس بالإطار الدستوري الذي تضمن حدودا واضحة للمدلول من حيث البعد الثقافي والقطري قبل ثورة الكرامة جانفي 2011، تعالت المناداة باستصارة التوجه نحو طرح إطار هوياتي جديد يتماشى وطبيعة الديناميات المستجدة في المجتمع التونسي والمتمفصلة بالأساس حول ضمان التعايش السلمي والحرية والمساواة بين المكونات الصاعدة بفعل الحراك، إذ تدفقت التيارات الإسلامية جارفة شرائح واسعة من المجتمع بدافع التعاطف أو النضال، في سياق إلغاء الآخر والمتمثل في النظام السابق ومخرجاته وعدم احتمال عودته في أي شكل من الأشكال.

في هذا السياق في هذا يستوقفنا تحليل نقاش جوهري حول تحرير البعد الاسترتيجي في الاتفاق حول مواصفات الدولة المدنية المقصودة في تونس، إذ سعت أغلب التيارات السياسية إلى النأي بالمفهوم عن الدولة المدنية بمرجعيتها الدينية و التي كان من المحتمل جدا إرسائها بالنظر إلى الاستقطاب الثنائي الديني (حزب النهضة)/ الوطني (حزب نداء تونس) الذي عرفه المشهد السياسي مباشرة بعد الثورة، وهو ما دللت عليه الجدالات التي دارت حول صياغة الفصل الأول من الدستور المتعلق بهوية الدولة وهنا يمكن أن نستبق استشفاف الآتي:

- انفتاح تجربة كتابة الدستور الجديد في إطار الترسيخ لدولة عصرية ديمقراطية على فاعلين جدد بأيديولجية جديدة ذات مرجعية دينية وصادمة لكل الفواعل الوطنية المألوفة مما انعكس حتما على التوافق حول ثوابت الدولة الجديدة في إشارة لمسألة الهوية.
- إخضاع مفهوم الهوية إلى الحيز الخصوصي المحلي وتمطيطه على الحيز الكوني المتصل بالمواطنة والحرية بمفهومها العالمي.
- جنوح صريح نحو هوية الأيديولوجية السياسية على حساب الهوية المجتمعية التي تنادي بها الخطابات السياسية المتصاعدة، مما يدع مجالا للتعليق بأن الهدف من صناعة هوية جديدة لتونس استبطن فكرة الغنيمة والفوز بإدارة المؤسسات والسلط داخل الدولة.
- رغم بروز مشروع مجتمعي إسلامي مستمد من مرجعيتين: الوهابية والمالكية يبدو قوي من حيث القاعدة الكمية بالنظر لنتائج مجمل المناسبات الانتخابية ومقبول من حيث المادة الموضوعية، إلا أنه لم يصمد أما التركة الثقافية والتراكمات الموروثة منذ الاستقلال سنة 1956.

2- نقاش الهوية الدولاتية المدنية في مصر بعد الثورة

1) سمات الدولة المصرية قبل الثورة

مصر دولة إقليمية تميزت مؤسسة الحكم فيها بتطورات عدة منذ انجلاء الانتداب البريطاني مخلفا تركة ثقافية وسياسية ثقيلة، إلا أن السمات العامة التي انطبعت بها الدولة لم تتطور كيفيا بشكل كبير إذ لازمت قالبا معينا دام عدة أجيال إلى حين بزوغ ثورة يناير 2011، ويمكن إجمال أهم خصائصها في الآتي:

- دولة مدنية بخلفية عسكرية ودليل على ذلك تغلغل العسكر في كل قطاعات الدولة المدنية وهيمنتهم على المناصب القيادية فيها[19].
- العديد من رؤساء الدولة المتعاقبين ذوي تكوين عسكري.
- دولة جمهورية في ظاهرها توريثية في باطنها، بإشراك أفراد العائلة في الحكم.
- استفاضة الدساتير المصرية المتتالية (1923/2012) في استعراض الهوية مع التركيز على القطرية والإسلام[20] دونما التوسع في تحديد دور هذا الأخير في الحياة العامة والتشريع.

2) الثورة المصرية وسؤال الهوية

عرفت هذه الفترة صدور وثيقتان دستوريتان هما الإعلان الدستور الصادر ما يسترعي الانتباه إليه في السياق هو أن الفاعل الغالب في صياغة الدستور كان ذي طبيعة إسلامية، مما أثر بوضوح في المضمون وأحدث تحولا جذريا في ثابت الهوية[21].

دستور 2012 (دستور الإخوان المسلمين)

قد وصفت مرحلة صياغته بالمعركة [22] إذ غلب عليه منطق الاحتراب الأيديولوجي وهاجس الاغتنام الأكبر من الظرف المعاش، وعمل هذا الدستور على هندسة الهوية الجديدة بتعديل كافة مكوناتها القطرية والوطنية، واتفق على انطباعه بالتطرف الفكري الذي كرسه التيار الإسلامي لاسيما السلفي بقيادة حزب النور، وهو ما يفسره وجود المادة 219 [23] التي جاءت مفسرة للمادة الثانية[24] من نفس الوثيقة و تتصف بلاغة هذا النص الدستوري بالتأكيد والاستفاضة و تحمل في ثناياها أيديولوجية التعصب وندلل على ذلك بالآتي:

- طرح هوية مركبة من عديد المكونات الجديدة كمصادر التشريع المفصلة (القواعد الكلية والفقهية)، و تمديد نطاق قطرية هوية إلى دوائر جديدة بالإشارة إلى آسيوية مصر في جزء

(19) مصطفى علوي،المدنية وجذورها العسكرية في مصر، الأهرام الرقمي، مارس،2011.

(20) محمد عبدالشفيع عيسى، هوية مصر في دساتيرها الحديثة، المستقبل العربي،2011.

(21) نفس المرجع السابق، ص07.

(22) حسن طارق، الدولة المدنية ومنطق الساسة ومنطق الفكر، العربي الجديد، 18 أبريل 2014

(23) نص المادة 219 من الدستور المصري 2012: "مبادئ الشريعة الإسلامية تشمل أدلتها الكلية، وقواعدها الأصولية والفكرية ومصادرها المعتبرة في مذاهب أهل السنة والجماعة"

(24) المادة 02 من الدستور المصري:"الإسلام دين الدولة و العربية لغتها الرسمية،و مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع".

من أقاليمها في التلميح لمنطقة شبه جزيرة سيناء[25].

- إعادة النظر في مادة الهوية الدولاتية المتضمنة في الدساتير السابقة، والعمل على الترويج لاستعادة مصر لهويتيها الإسلامية الأصيلة [26] كدرع واقي ضد عودة النظام البائد والذي فشل في إدارة الدولة نتيجة بعده عن الحكم بالشريعة وتغريبه للمجتمع المحلي.
- الاستفاضة في التأكيد على موقع الشريعة كمصدر للتشريع بمواد مفسرة لغيرها سبقتها، وهذا من قبيل الخرق لطبيعة الوثيقة الدستورية التي لا تحتمل في أصلها النصوص التفسيرية.
- تمديد نطاق الهوية إلى دوائر جديدة بالإشارة إلى آسيوية مصر في جزء من أقاليمها سيناء).
- إدراج مؤسسات استشارية لمؤسسات الحكم وهي الأزهر طبقا لأحكام المادة 04 [27].

وضع دستور بهذا المضمون ينأى بالثورة عن تحقيق أهدافها الأساسية و أهمها الدولة المدنية بطابعها الحيادي، ليجنح بطابع الدولة المقترحة لصالح الدولة الدينية ذات النظام التشريعي الخلافاتي بتغليب السلطة الدينية على السلطة الزمنية، مقصيا بذلك شريحة واسعة من المجتمع المصري من غير المسلمين هذا منبع متجدد للخلاف والنزاع المجتمعاتي.

التعديلات الدستورية بعد الدستور المعطل (2014)

- التخلي عن عديد الإضافات التي أحدثها دستور 2012 وأهمها إلغاء المادة 219 المتضمن لمسالة موقف الدولة من الإسلام في التشريع، كما يفسر هذا التعديل بأنه رفض غير مباشر لتديين الدولة ولتمكين الإسلام السياسي من مقاليد الحكم.
- منع قيام أحزاب على أساس ديني طبقا لأحكام المادة 74.

في الحقيقة أن التعديلات التي مست الدستور المؤقت طالت العديد من بصمات الدولة الدينية التي حاول التيار الإسلامي إرسائها ومن الدلالات على ذلك:

- إلغاء لفظ الشورى من صياغة المواد الدستورية.
- إلغاء المادة 11 من الدستور والقاضية بمسؤلية الدولة عن الأخلاق والآداب العامة، وهو تلويح بنوايا العلمنة لمضمون الدستور ولمؤسسات الدولة.
- إلغاء المادة 25 القاضية بإحياء مؤسسات الوقف.

ما يمكننا التعليق به على هكذا تعديلات نجمله في ظهور نوع من الإسلاموفوبيا الحادة لدى المجتمع السياسي في مصر بعد الثورة عبر ممثليه في لجنة صياغة التعديلات، والتي بدورها لم في تعمل لترسيخ

(25) محمد عبد الشفيع عيسى ،مرجع سابق.

(26) عبد العليم محمد،مصر تبحث عن هويتها -الثورة وسؤال الهوية-، المعهد العربي للبحوث و الدراسات، ديسمبر،2013.

(27) -حسن طارق، مرجع سابق.

الدولـة المدنيـة الديمقراطيـة والشـواهد علـى ذلـك كثيـرة، ويعـزى بـروز هـذه الحالـة إلـى طبيعـة الدولـة المتجـذرة في مصـر و التـي لـم تخـرج أبـدا عـن نطـاق الدولـة المدنيـة العسـكرية المعاديـة لمفهـوم الدولـة الدينيـة.

القسم الرابع
واقع ومستقبل الدولة المدنية في تونس ومصر

بعـد حـراك قـارب الأربـع سـنوات وبعـد مخاضـات عسـيرة لإرسـاء هويـة دولاتيـة توافقيـة، توصلـت نمـاذج الدراسـة إلـى صياغـة أطـر نظريـة دسـتورية تدعـم في لغتهـا الحقـوق والحريـات وتجعـل مـن المواطنـة المنبـع الرئيسـي لاسـتدامة الدولـة المدنيـة، ومـن المنطقـي أن نتسـاءل في هـذا المقـام هـل أفلحـت هـذه الـدول في تنزيـل هـذا التصـور إلـى ميـدان الممارسـة؟ وهنـا يجيبنـا الواقـع الراهـن بالنفـي بحيـث:

1- حالة مصر

مـن مخرجـات السـياق العـام للتغييـر السياسـي بعـد الثـورة دسـتورين كانـت مسـألة الهويـة الفاصـل الجـذري بينهمـا، رغـم هـذا فتجسـيد هـذا التخريـج لمفهـوم صحيـح للدولـة المدنيـة يبقـى مشـوبا بشـيئ مـن الإعوجـاج حيـث:

- في محاولتهـا لاسـتعادة التـوازن في هويـة الدولـة المتطرفـة في دسـتور 2012، التحمـت النخبـة المصريـة في مـا سـمي بلجنـة الخمسـين والتـي جنحـت في تشـكيلتها إلـى الكتـل الوطنيـة علـى حسـاب الكتـل الدينيـة وهـذا في حـد ذاتـه ضـرب صـارخ لمفهـوم المواطنـة باعتبارهـا المقـوم الأساسـي للدولـة المدنيـة.
- فشـل المشـهد السياسـي في مصـر في إنتـاج نخبـة حاكمـة محايـدة بانتخـاب رئيـس سـليل الجيـش وقائـد أركانـه السـابق وتنصيـب المجلـس الأعلـى للقـوات المسـلحة راعيـا لعمليـة الانتقـال الديمقراطـي مـع إقصـاء الإسـلاميين وحظـر نشـاطهم السياسـي رغـم شـرعيتهم المسـتندة إلـى صنـدوق الانتخـاب.
- اكتفـت النخبـة المصريـة الراعيـة للدولـة المدنيـة بمفهـوم أخـف مـن مفهـوم الدولـة المدنيـة، إذ عملـت علـى إبعـاد الصبغـة الدينيـة علـى الهويـة الدولاتيـة فاسـحة المجـال أمـام هويـة مدنيـة مصطنعـة بطانتهـا حكـم العسـكر.

2- حالة تونس

- فشل الإسلام السياسي في تونس في فرض تصوره لهوية الدولة وفي تجسيد مشروعهم المجتمعي القائم على إحياء الإسلام التقليدي [28]، وهذا في حد ذاته مؤشر على ضعف العامل الديني في صياغة الهوية الدينية في تونس وهذا ناتج في اعتقادنا عن التوظيف السياسي للمسألة مما جعلها عرضة للفشل.
- اصطباغ ملامح الحكم في تونس ببعض مواصفات ممارسات النظام السابق بعد الانتخابات الرئاسية، التي لعبت الخطابات السياسية دورا حاسما فيها ومفادها الدفاع عن النمط المعيشي ومحاربة التطرف على الرغم من أن التيار الإسلامي في تونس معتدل ومرن والدليل على ذلك تنازله عن السلطة وقبوله بالحكومات المحايدة التيقنوقراطية أو الائتلافية.

الخاتمة

النتائج

خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج ترتبط بتحليل مواطن التقارب أو التباعد في إرساء دعائم الدولة المدنية في كل من تونس ومصر بعد الحراك العربي وهو ما يضمنه الآتي ذكره:

1- الهوية مفهوم إشكالاتي ويحتاج إلى هوية خاصة به، إذ فأبعاده متنوعة ومتداخلة بشكل يجعل تعريفها بدقة وبمكونات ثابتة أمرا مستعصيا فاقتباسها من مجال بحثي فلسفي بحت ينطلق من وحدة التحليل الفردية شاب من إمكانية تطويع المفهوم ضمن المجالات العلمية الأخرى القائمة على وحدة تحليل أوسع وأعلى كالدولة.

2- الهوية مفهوم غير ثابت فهو مشروع متجدد ينطبع بالحاضر ويتطلع للمستقبل، حسب مستجدات البيئة المحيطة على النطاقين الضيق والواسع، فهي نسق متحرك وهلامي وقابل للتطويع.

(28) - حايم ملكا،الصراع على الهوية الدينية في تونس و المغرب العربي،مركز الدراسات الاستراتيجية و الدولية،ماي،2014.ص04.

3- تقارب مفهوم المدنية في كلا التجربتين إلى حد كبير، بقيامه على استبعاد المرجعية الإسلامية المطلقة في بناء الهوية الدولاتية حسب مضامين الدساتير النافذين في الدولتين، مع فارق بسيط و هو أن المدنية في تونس كان أكثر مرونة في شق الهوية المجتمعية إذ لا تتشدد مع الطيف الإسلامي الصاعد ولا تضايقه في ممارساته اليومية ويرتبط هذا بطبيعة الخلفية الثقافية للمجتمع المتفتح على العالم الغربي بينما نجد الطيف الإسلامي في مصر ورغم تجذره منذ في المجتمع المصري يعاني التضييق والرقابة منذ أن وجد (تاريخ حركة إخوان المسلمين).

4- نص دستور تونس صراحة على طبيعة الدولة في نص المادة الثانية من الدستور "تونس دولة ذات طبيعة مدنية..."، بينما لم يشر الدستور المصري صراحة إلى ذلك، ويمكن تفسير هذا بأنه إذا كانت تونس تقصد فعلا ما تعنيه بالدولة المدنية بإقصاء كل الفاعلين خارج إطار مفهوم المواطنة (الدين والعسكر) فإن مصر استثنت المؤسسة العسكرية من الإقصاء.

5- دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية، ففي تونس لم يكن لهذه المؤسسة دورا حاسما في إدارة شؤون الدولة التي اعتمدت على الجهاز الأمني البوليسي والدليل على أن وزير الدفاع مدني كما لم تقدم هذه المؤسسة مرشحا لرئاسة الجمهورية وبقيت أصواتها حرة بالتوزع على مختلف القوى السياسية، بينما لعب العسكر في مصر دورا محوريا في توجيه مسارات التحول الديمقراطي وهذا وفقا لمقتضيات الدستور التي ترتب هذه المؤسسة مباشرة بعد مؤسسة الرئاسة ويفسر هذا بتاريخ الحياة السياسية في مصر التي دأبت على تولية المؤسسة العسكرية باختيار الرؤساء دونما الالتفات إلى مدنية الدولة والدليل على ذلك عودة العسكر للحكم بعد خلع الرئيس الإخواني المنتخب.

6- طبيعة الدولة، فتونس دولة طرفية - وإن كانت البيئة المجاورة لها الآن جد متوترة - عكس مصر التي تعد دولة إقليمية ومحورية في منطقة تشوبها النزاعات والصراعات، فمجاورتها لفلسطين وإسرائيل جعلها تكتسي أهمية إقليمية إستراتيجية تفرضها الإملاءات الأمنية للمنطقة وللعالم الغربي والمعادية لدول الدينية الإسلامية كإيران.

7- على الرغم من انخراط التيار الديني في كلا النموذجين بنفس القوة والأداء من حيث السعي لفرض الهوية الإسلامية، إلا أن هناك فارق جوهري بين الحالتين فإذا كان التيار الإخواني/ السلفي في مصر ذي تأثير قوي وعميق في تحقيق الهدف مستمدا قوته من الإرث التاريخي والتراكمات التي أنتجها طيلة القرن من الزمن فقد ضعف التيار الإسلامي بقيادة حزب النهضة في تحصيل نفس النتيجة إذ كشفت نتائج الرئاسيات أن التأثير الحقيقي لهذا التيار ليس مستمدا من تراكم فكري نضالي أو تجانس مجتمعي تلقائي بقدر ما هو مستمد من ريع المقابل الإلغائي للنظام السابق ووجوده في المشهد السياسي ضربة حظ ظرفية لم تدم طويلا في تونس.

التـوصيــات

1- ترشـيد العلاقـة بـين الأطـراف المتنازعـة حـول ترسـيخ هويـة توافقيـة ونبـذ التطـرف بينهـا وتتمثـل هـذه الأطـراف في ثنائيـات الحكـم السـائدة في الأنظمـة العربيـة: إسـلامية/وطنية - مدنيـة/ عسـكرية، وذلـك بالإئتـلاف والحـوار بمنطـق التوافـق لا الغلبـة والغنيمـة فمـن الاسـتحالة تصـور حـدوث إجمـاع مطلـق حـول هكـذا مفاهيـم وقضايـا.

2- دفـع البحـث العلمـي العربـي عـن طريـق المراكـز البحثيـة والفكريـة والمؤسسـات الأكاديميـة لتمكينـه مـن إنتـاج رصيـد فكـري مسـتقبلي يتميـز بالأصالـة وتقليـص اللجـوء إلـى الاقتبـاس مـن الفكـر الغربـي، وفتـح الحـوار والنقاشـات الضروريـة للعالـم العربـي حـول المسـائل المفصليـة كالهويـة والتوافـق وذلـك عـن طريـق تنظيـم المناظـرات واللقـاءات التـي تجمـع بـين مختلـف الفئـات المجتمعيـة داخـل المجتمعـات العربيـة.

تم اصدار هذه الورقة ضمن مسابقة بحثية عن بعض التحديات السياسية الأكثر إلحاحا في المنطقة وذلك ضمن مشروع تنمية قدرات مراكز البحث بالعالم العربي الذى نفذه معهد نواة (المعهد العربي للبحوث والسياسات) بالتعاون مع الصندوق الوطني للديمقراطيNED وقد تم عرض هذه الورقة فى المؤتمر الأول - إدارة المراكز الفكرية في العالم العربي في الحمامات/ تونس، وذلك من 21-18 أيلول 2015.

المعهد العربي للبحوث والسياسات (نواة)

هو شبكة رسمية من مؤسسات الفكر والرأي ومراكز دراسة السياسات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. تسعى الشبكة الى توسيع قاعدة أعضائها وبناء قدراتهم وتعزيز التعاون والشراكة بين مؤسسات الفكر والرأي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. تشجعا لشبكة بحوث السياسات العامة والحلول الخلاقة بشأن قضايا الديمقراطية، الأمن، النمو الاقتصادي والتنمية، الصحة العامة، وحقوق الإنسان. كانت تعرف سابقا باسم معهد الربيع العربي (ASI)، لتصبح في معهد نواة (المعهد العربي للبحوث والسياسات) في عام 2014 ولتصبح شبكة مستقلة من مؤسسات الفكر والرأي الوليدة في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

الصندوق الوطني للديمقراطية (NED)

هو مؤسسة خاصة غير ربحية مكرسة لتحقيق النمو وتعزيز المؤسسات الديمقراطية في جميع أنحاء العالم. وفي كل عام، يقدم الصندوق الوطني للديمقراطية أكثر من 1000 منحة لدعم مشاريع الجماعات غير الحكومية في الخارج والتي تعمل من أجل الأهداف الديمقراطية في أكثر من 90 بلدًا.

ومنذ تأسيسه في عام 1983، ظل الصندوق في طليعة النضال الديمقراطي في كل مكان، مع تطوره في الوقت ذاته إلى مؤسسة متعددة الجوانب تعد محورًا للنشاط والموارد والتبادل الفكري للنشطاء والممارسين والباحثين في مجال الديمقراطية في جميع أنحاء العالم.

Nawat Institute for Arab Policies and Studies
27 Old Gloucester Street
London
WC1N 3AX
www.nawatinstitute.org